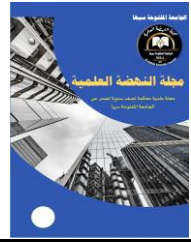




مجلة النهضة العلمية

Al-Nahda Scientific Journal

Journal homepage : <https://ous.edu.ly/Journal/index.php/OUSJ>



مدى توافق إجراءات الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية مع إطار كوزو (COSO) (دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت)

*محمد أبوخزام فرج وسمية سالم معيتيق

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة سرت

*للمراسلة: abokzam@su.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف التجارية الليبية من حيث مدى توافقها مع مكونات إطار كوزو (COSO) الدولي للرقابة الداخلية. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم أسلوب المسح الميداني لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة التي شملت مجموعة من العاملين في الإدارات المعنية بتنفيذ ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية بالمصارف محل الدراسة، وذلك خلال عام 2025م. أظهرت نتائج الدراسة وجود توافق لنظام الرقابة الداخلية بالمصارف محل الدراسة مع متطلبات إطار كوزو، إلا أن هذا التوافق يتركز بدرجة أكبر في مكون البيئة الرقابية، في حين سجلت بقية المكونات والمتمثلة في تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، والإشراف والمتابعة، مستويات أقل من التوافق الإحصائي المطلوب. وتشير هذه النتائج إلى أهمية تعزيز الممارسات الرقابية وتطويرها بما يساهم في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وتحقيق قدر أكبر من التكامل مع متطلبات إطار كوزو.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، إجراءات الرقابة الداخلية، المصارف التجارية الليبية، إطار كوزو (COSO)، مكونات إطار كوزو للرقابة الداخلية

The Extent of Compliance of Internal Control Procedures in Libyan Commercial Banks with the COSO Internal Control Framework: A Field Study of Commercial Banks Operating in Sirte

*Mohammed Abokhzam , Somaia Amotaiq
Finance dept, economic college, university of Sirte

*Corresponding: abokzam@su.edu.ly

Abstract

The study aimed to evaluate the internal control procedures applied in Libyan commercial banks in terms of their alignment with the components of the international COSO framework for internal control. To achieve the objective of the study, the descriptive-analytical approach was adopted, and a field survey method was used to collect primary data from the study sample, which included a group of employees working in departments responsible for implementing and monitoring internal control procedures in the banks under study, during the year 2025. The results of the study showed that there is a level of alignment between the internal control system in the banks under study and the requirements of the COSO framework. However, this alignment is more concentrated in the control environment component, while the other components—namely risk assessment, control activities, information and communication, and monitoring and supervision—recorded lower levels of the required statistical alignment. These findings indicate the importance of strengthening



and developing control practices in a way that enhances the efficiency and effectiveness of the internal control system and achieves a higher degree of integration with the requirements of the COSO framework.

Keywords: Internal Control, Internal Control Procedures, Libyan Commercial Banks, COSO Framework, COSO Internal Control Requirement

1-الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تمثل وظيفة الرقابة الداخلية أهمية كبيرة لدى المؤسسات المالية والمصرفية، فهي توفر نظاماً يهدف إلى ضبط الأداء ويساعد على تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية، حيث يتم تنظيم عمليات أداء المهام والإشراف عليها وقياسها وتوجيهها عبر مجموعة من الوسائل والآليات التي تتيح إمكانية إدارة الموارد وحماية الممتلكات والتأكد من صحة البيانات ودقة القوائم المالية، بالإضافة إلى التحقق من التقيد بالسياسات الموضوعة والإجراءات المتبعة في سبيل تحسين كفاءة وفعالية التشغيل، مما يجعلها عاملاً مهماً ومساعداً على استقرار المؤسسات وتطويرها والمحافظة عليها.

وقد نالت الرقابة الداخلية اهتمام المنظمات المهنية الدولية، إذ قامت الأخيرة بوضع النماذج والأطر التي من شأنها أن تعين الإدارات المؤسسية على تصميم وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية فعالة تضبط آليات تنفيذ الأعمال، ومن بين تلك الأطر ما طورته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي (COSO) Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission، التي كلفت إطاراً متكاملاً للرقابة الداخلية عام 1992م حاول استيعاب التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال آنذاك، والذي قامت اللجنة المعنية في عام 2013م بتقديم نسخته المحدثّة، وقد لاقى هيكل نظام الرقابة الداخلية الذي قدمته اللجنة قبلاً واسعاً لدى عديد المؤسسات في معظم دول العالم، نظراً لوضعها تعريفاً موحداً للرقابة الداخلية بعدما تعددت واختلّفت تعريفاتها، مع تحديد أهدافها ومكوناتها الرئيسية الخمسة.

ونظراً لأهمية تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية وتطويرها في البيئة المصرفية الليبية من خلال الاستعانة بالأطر والمعايير الدولية بالخصوص، لذا تأتي هذه الدراسة لفحص إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة بالمصارف التجارية الليبية من حيث مدى توافقها وتماشيها مع مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO الدولي - خاصة في ظل ما يشهده واقع الرقابة الداخلية محلياً من قصور وتدني عن المستويات المطلوبة، والذي أكدته التقارير الصادرة عن الجهات المحلية المختصة في الآونة الأخيرة (ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، 2022-2023-2024) وذلك من خلال التركيز على فروع عدد من المصارف التجارية الواقعة في نطاق الدراسة.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعد الرقابة الداخلية من الوظائف الحيوية في الجهاز المصرفي، إذ تسهم في تنظيم العمليات وضبطها، والتحقق من سلامة الأنظمة والإجراءات وتقييمها، إضافةً إلى كشف أوجه القصور ومعالجتها، بما يعزز بناء نظام رقابي فعال. إلا أن المصارف التجارية في ليبيا تعاني - في ظل الظروف الراهنة - من ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وتدني مستويات أدائها الإداري والرقابي، كما تشير تقارير ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية (2022-2023-2024)، وذلك نتيجة مخالفات للضوابط والمعايير وعدم الالتزام بالممارسات الدولية ذات الصلة، على الرغم من تزايد الإدراك لأهمية اتباع هذه المعايير والممارسات من قبل المؤسسات المعنية.

وعليه؛ تبرز أهمية تطوير أنظمة الرقابة الداخلية من خلال تبني الأطر المهنية الحديثة، التي من أهمها إطار (COSO)، بما يتلاءم مع البيئة المحلية، بهدف تحسين فعالية الأداء الرقابي. ومن هنا تنطلق مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى توافق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف التجارية مع مكونات إطار كوزو الدولي (COSO)؟

1.3 أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، يتمثل الهدف الرئيس في قياس مدى توافق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف التجارية الليبية - عينة الدراسة - مع مكونات إطار كوزو للرقابة الداخلية. وانطلاقاً من هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسهم في تحليل مستوى التطبيق الفعلي لهذه الإجراءات، وتحديد جوانب القوة والقصور فيها، بما يدعم الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية على النحو التالي:

1. بناء إطار نظري ومفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالرقابة الداخلية وإطار كوزو الدولي.
2. إجراء دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الليبية بهدف فحص وتقييم مدى توافق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فيها مع مكونات إطار كوزو (COSO).
3. تقديم مجموعة من التوصيات العلمية التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصارف الليبية وتحسين مستوى توافقه مع مكونات إطار كوزو الدولي.

1.4 فرضية الدراسة:

تمت صياغة فرضية رئيسية للدراسة كما يلي:

توجد درجة توافق ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية - محل الدراسة - ومكونات إطار كوزو (COSO) للرقابة الداخلية المتمثلة في: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، المراقبة والإشراف.

1.5 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة وأهداف الدراسة. فقد تم جمع البيانات الأولية باتباع أسلوب المسح الميداني لمجتمع الدراسة والمتبع في البحوث الوصفية. ذلك من خلال استبيان موجه إلى العاملين في إدارات الرقابة الداخلية والامتثال والإدارة العليا في فروع المصارف المستهدفة بمدينة سرت. حيث صمم الاستبيان استناداً إلى مكونات إطار COSO: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، والمراقبة والإشراف. وتمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج وتقييم درجة التوافق، مع التركيز على تقديم توصيات عملية لتعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية.

1.6 أهمية الدراسة:

تقوم هذا الدراسة بدراسة موضوع ذي أهمية متزايدة لعدد الباحثين في مجال الرقابة الداخلية، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة في هذا الشأن من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المختصة، حيث تتناول أهمية تطبيق إطار كوزو الدولي (COSO) للرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الليبية، وهذا يمنح الدراسة أهميتها العلمية المتمثلة في محاولة مواكبتها لأحدث التطورات في المجال المحدد، لتشكل مزيداً من الإثراء المعرفي للمكتبة العلمية.

كما تتمثل أهمية الدراسة ميدانياً في كونها تلقي الضوء على أهمية تطبيق نموذج (COSO) كإطار دولي مرجعي متكامل لدعم وتعزيز نظام الرقابة الداخلية بالقطاع المصرفي الليبي، وذلك من خلال النظر إلى واقع الممارسات والإجراءات الرقابية المتبعة في المصارف التجارية الليبية من ناحية مدى توافقها مع المكونات والإجراءات التي يحتويها إطار كوزو الدولي، وهي بذلك تحاول إظهار مدى أهمية تحسين فعالية الرقابة الداخلية بالمؤسسات المصرفية الليبية من خلال مواكبتها للمستجدات والتغييرات المتلاحقة في هذا الشأن، والاستفادة من مزاياها، كما يمكن أن تسهم الدراسة من خلال النتائج والتوصيات التي تتوصل إليها في توجيه اهتمام المديرين ومتخذي القرار بالمؤسسات المصرفية المبحوثة نحو العناية بدعم تنفيذ وبناء أنظمة رقابة داخلية كفؤة وفعالة في ضوء الأخذ بالمستجدات الحديثة، الأمر الذي سيكون له الأثر في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة على التحكم وإدارة المخاطر بفعالية، كما ينعكس على ترسيخ ثقافة ونظم الحوكمة والمساءلة.

1.7 الدراسات السابقة:

حظي موضوع الرقابة الداخلية بالمصارف وفقاً لإطار كوزو الدولي باهتمام كبير من الباحثين العرب، ومن خلال الاطلاع على ما توفر من دراسات تناولت موضوع الدراسة تمكن الباحثان من حصر أهم تلك الدراسات على النحو التالي:

- **دراسة المشاي (2024):** هدفت الدراسة إلى تقويم مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء في ليبيا مع متطلبات إطار COSO للرقابة الداخلية. ولتحقيق هذا الهدف تم جمع بيانات الدراسة اللازمة من خلال توزيع استبيان على المراجعين الداخليين العاملين بالشركة والتي تضمنت أسئلة عن مدى توافق نظام الرقابة الداخلية مع المحاور الرئيسية للإطار كوزو. أظهرت النتائج وجود مستوى من التوافق بوجه عام بين الإجراءات الرقابية المعمول بها في الشركة ومتطلبات الإطار المشار إليه، كما كشفت عن إسهام المراجعة الداخلية في التحقق من التزام الإدارة والعاملين بمبادئ النزاهة والقيم الأخلاقية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تطوير مكونات نظام الرقابة الداخلية بالشركة وتعزيز فاعليتها.

- **دراسة احواس (2023):** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات في ليبيا مع إطار COSO للرقابة الداخلية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث صممت استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة التي استهدفت المراجعين الداخليين العاملين بتلك الشركات، من خلال توزيع (120) استمارة، كان عدد (113) منها صالحاً للتحليل، وتم التوصل إلى أن الإدارات تعمل على إيجاد القيم الأخلاقية التي تضمن إزالة كل ما يؤدي إلى ارتكاب العاملين التصرفات

المخالفة أمنياً أو قانونياً أو أخلاقياً، كما أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهد لتطوير عناصر الرقابة الداخلية بالشركات المعنية لكي ترتقي إلى المستوى المطلوب، مع زيادة الاهتمام بنظام المكافآت والترقيات وربطها بنتائج التقييم، وذلك لأهميتها في تحسين الأداء.

دراسة سالم وآخرون (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة الدراسة على العاملين من المحاسبين والمراجعين الداخليين لمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، حيث وزعت (102) استمارة وكان عدد (82) استمارة صالحة للتحليل، وأظهرت النتائج عدم توفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية بالمؤسسة والمتعلقة بالبيئة الرقابية والأنشطة الرقابية والمعلومات والاتصالات والمراقبة، إلا أنها أشارت إلى توفر مكون تقييم المخاطر الخاص بالنظام، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية لكونه يعد أحد الأطر الحديثة التي من شأنها رفع جودة نظم الرقابة الداخلية بمختلف المؤسسات.

• **دراسة سلمان (2021):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إطار COSO المحدّث وفق نقاط التركيز في إدارة الرقابة الداخلية للمصارف التجارية العراقية الخاصة، وتم اتباع المنهج الكمي في جمع البيانات، واشتملت عينة الدراسة على مصرف بغداد التجاري ومصرف الائتمان التجاري، وتم التوصل إلى النتائج بالاعتماد على المقابلات الشخصية والبيانات الفعلية، والتي أظهرت أن مكون أنشطة الرقابة الداخلية قد حصل على أعلى مرتبة بنسبة تطبيق 85%، وأن أقل مرتبة كانت من نصيب مكون المراقبة بنسبة تطبيق 20%، وأنه بالمجمل كانت هناك نسبة 32.84% من النتائج غير مطبقة من جملة نقاط التركيز المتعلقة بمكونات الرقابة الداخلية وفق الإطار، لذلك أوصت الدراسة بوجوب تبني تطبيق شامل لإطار COSO وضرورة مواكبة التطورات العالمية التي تطرأ عليه.

• **دراسة الغنودي (2020):** هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية في ليبيا مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO، من خلال المسح الميداني لعينة من موظفي مصرف الجمهورية - فرع المنطقة الغربية، حيث أرسلت (55) استبانة الكترونية بشكل عشوائي تم استلام (49) منها، والتي تضمنت المحاور الخمسة الرئيسية للإطار وتم تحليلها إحصائياً، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك توافق بشكل عام لمكونات الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO.

• **دراسة رجب (2020):** هدفت الدراسة إلى تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لإنتاج الكهرباء بمحافظة صلاح الدين بالعراق وفقاً لإطار COSO وتحديثاته الأخيرة، وإيجاد أهم مواطن الضعف فضلاً عن أهم مواطن القوة لتطبيق إجراءاته بالشركة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. حيث وزعت استمارة استبيان على عينة من موظفي الشركة والممثلين في أقسام الرقابة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة والفروع التابعة لها وخلصت الدراسة إلى وجود مواطن ضعف في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية مقارنةً مع متطلبات كوزو متمثلة في عنصري تقدير المخاطر والمعلومات والاتصال، ووجود مواطن قوة مع عناصر البيئة الرقابية وأنشطة الرقابة وأيضاً المراقبة والمتابعة.

- **دراسة القصير وشعبان (2019):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO وذلك في مجال (البيئة الرقابية والأنشطة الرقابية والمعلومات والاتصال) من خلال توزيع استبيان على عينة من المراجعين الخارجيين التابعين لديوان المحاسبة فرع مصراتة، بالإضافة إلى مكاتب المراجعة المزاولة للمهنة بالمدينة. تم التوصل إلى وجود توافق بين مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع مكوناتها وفق COSO في المجالات المحددة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة البحث تعزى لجهة عملهم، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني إطار COSO بشكل كامل من قبل المنظمات الليبية والتركيز على المكونات الأقل وجوداً في البيئة المحلية.
- **دراسة عبد القادر (2019):** هدفت الدراسة إلى تقييم مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع متطلبات إطار COSO للرقابة الداخلية، من خلال دراسة حالة للوحدة العملياتية لاتصالات الجزائر بولاية غرداية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق هدف الدراسة، حيث تم جمع البيانات عبر المقابلات الشخصية مع عدد من العاملين في المصالح المختلفة بالمؤسسة، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من التساؤلات المرتبطة بمبادئ ومكونات إطار COSO. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة يتمتع بدرجة عالية من الفعالية، ويتوافق بدرجة كبيرة مع مكونات ومبادئ إطار COSO، الأمر الذي يعزز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتحسين إدارة المخاطر.
- **دراسة الأزرق والحراري (2018):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) في القطاع الحكومي من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الشامل لجمع بيانات الدراسة، حيث وزعت استمارة استبيان على (168) مراجعاً في الديوان. أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم توفر المقومات الأساسية لمتطلبات لجنة كوزو من قبل القطاع الحكومي الليبي.

• تعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة فإن معظمها قد ركز على التعرف إلى إطار كوزو للرقابة الداخلية (COSO) ومدى التزام المؤسسات المختلفة بتطبيقه، لما لهذا الإطار من أهمية في تعزيز كفاءة نظم الرقابة الداخلية وتحسين فعاليتها. وقد تناولت تلك الدراسات هذا الموضوع في كل من البيئة المحلية والبيئات العربية بوجه عام. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في عدة جوانب، من أبرزها تطوير فرضية الدراسة، وبناء الإطار المفاهيمي والفلسفي لها، إذ تمثل امتداداً للجهود البحثية السابقة في هذا المجال. كما تتفق معها في تناول إطار كوزو بوصفه الموضوع الرئيس للدراسة، إلا أنها تختلف عنها من حيث نطاق التطبيق والقطاع المستهدف.

وتتقاطع هذه الدراسة مع دراسة الغنودي (2020) في البيئة الليبية، ودراسة سلمان (2021) في البيئة العراقية، من حيث تركيزها على القطاع المصرفي، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية وحساسية بالغة وتأثير مباشر في استقرار النظامين المالي والاقتصادي. غير أن الدراسة الحالية تختلف عنهما من حيث المنهج الإجرائي المتبع؛ إذ اعتمدت الدراستان المذكورتان على أسلوب دراسة الحالة، في حين اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب المسح الميداني من

خلال استهداف عينة من المصارف التجارية الليبية، الأمر الذي يتيح الحصول على تقييم أكثر شمولاً لمستويات تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في هذه المصارف. ويهدف ذلك إلى التعرف على مدى توافق هذه الإجراءات مع المتطلبات والممارسات التي يتضمنها الإطار الدولي، خاصة في ظل ما تمثله درجة التوافق مع الأطر والمعايير التنظيمية من أهمية للمصارف، باعتبارها ضماناً للامتثال للتشريعات المحلية والدولية، وما يترتب على ذلك من تعزيز لمكانتها وسمعتها في الأسواق المالية على المستويين المحلي والدولي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، وبحسب ما توصل إليه الباحثان من خلال مراجعة الأدبيات، فإن الدراسات المحلية التي تناولت إطار كوزو (COSO) لا تزال محدودة، الأمر الذي يمنح الدراسة الحالية أهمية إضافية، إذ تسعى إلى الإسهام في سد هذه الفجوة البحثية وتقديم إضافة علمية جديدة تدعم الدراسات المحلية في هذا المجال.

2- الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول: الرقابة الداخلية

2.1.1. تعريف الرقابة الداخلية:

لقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية في ظل العديد من المتغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال والتي من بينها تطور وتعقد حجم وأنشطة المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة والتطورات المالية وعولمة تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأسباب، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لكونها أداة مهمة تُمكن من التأكد من حسن تنفيذ وضبط السياسات المالية المخططة، وتحقيق الأهداف بمصداقية ودقة القوائم والتقارير المالية، وذلك ليضمن القدرة على التحكم في المؤسسة وحماية الأصول وتعزيز كفاءة العمل والكشف عن الانحرافات ومواطن الضعف والخلل في الإجراءات والعمليات الإدارية والمالية (الزيود، 2022).

وتعرّف الرقابة الداخلية بأنها نظام يسعى لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية ويمكن من إصدار تقارير دقيقة وذات مصداقية، كما تشمل الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات المعمول بها، وبالتالي فهي تعبر عن مفهوم واسع يشتمل كل ما يُمكن المؤسسة من السيطرة على المخاطر المحيطة والمحتملة (علي، 2010).

وقد عرّف معيار التدقيق الدولي (315) لعام (2007) الرقابة الداخلية بأنها: "هي العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، ويتبع ذلك أن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتقليل مخاطر العمل التي تهدد أياً من هذه الأهداف" (امعيل والروياتي، 2021، ص 49).

2.1.2 أنواع الرقابة الداخلية (حسو، 2022):

- الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية وجميع الأساليب التي تهدف إلى تقادي الإشراف والضياع لموارد المنشأة، لضمان تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية بالإضافة إلى ضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفق الخطط الموضوعة.

- الرقابة المحاسبية: وتشمل خطة عمل المؤسسة وكافة الوسائل والأساليب التي تفيدي في اختيار البيانات المحاسبية بالدفاتر والسجلات بدقة ودرجة الاعتماد عليها بما يحقق صحة عمليات التسجيل والتبويب والتحليل والعرض.
- الضبط الداخلي: ويشمل كافة الإجراءات والوسائل التي تهدف إلى صيانة موجودات المنشأة من الضياع والسرقة أو سوء الاستعمال، ويعد من أهم هذه الوسائل تقسيم العمل حتى لا يستلم موظف بعينه إجراء عملية كاملة من البداية حتى النهاية.

2.1.3 أهداف الرقابة الداخلية (عز الدين، 2015):

1. ضمان صحة ونزاهة البيانات والمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات في المنشأة.
 2. ضمان الالتزام بالخطط والسياسات والإجراءات والقوانين والأنظمة.
 3. تحقيق حماية الأصول والممتلكات من خلال التحقق من كفاية الوسائل الفاعلة للمحافظة عليها.
 4. ترشيد استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.
 5. تقدير مدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال وضع البرامج والأنشطة المتعلقة بالتنظيم ومقارنة مدى الإنجاز.
- ### 2.1.4 عناصر ومقومات الرقابة الداخلية (قورين وآخرون، 2020):

1. وجود خطة منطقية واضحة تبين الخطوط العريضة لكافة الوظائف التنظيمية بالمنشأة من حيث الصلاحيات والمسؤوليات.
2. توفر نظام محاسبي سليم يتميز بالسهولة والوضوح في بيان الدورة المستندية بما يضمن تحقيق نظام رقابي فعال على طول المراحل التي تمر بها المستندات.
3. تحديد ممارسات إدارية سليمة تكفل القيام بالمهام والوظائف بشكل فعال.
4. وجود معايير مناسبة لقياس جودة الأداء ونسب الإنجاز على المستويات المختلفة.
5. وجود الأشخاص ذوي الخبرة والمقدرة الكافية وفي المكان المناسب لتحقيق أداء مرضٍ.
6. توفر نظام تدقيق داخلي كفؤ ومبني على أساس مهني ومستقل.

المبحث الثاني: إطار كوزو الدولي (COSO) للرقابة الداخلية

2.2.1 تعريف إطار كوزو (COSO):

قامت لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي (Treadway) والمعروفة بلجنة COSO (وهي اختصار لـ Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission) قامت بتقديم تصور شامل لمفهوم الرقابة الداخلية المعروف بإطار COSO (رجب، 2020)، وذلك إثر الفشل الذي شهدته أنظمة الحوكمة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية السبعينات، حيث قام كل من الكونغرس الأمريكي وهيئة الأوراق المالية عام 1985 بتدشين حملة لإصلاح قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، لذا تم تشكيل اللجنة الوطنية (تريديواي) لمعالجة التقارير المالية الاحتياطية، وضمت تلك اللجنة عدداً من الجمعيات والمعاهد المحاسبية الأمريكية وهي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، معهد المحاسبين الإداريين (IMA)، جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، معهد المدققين الداخليين (IIA)، معهد المديرين الماليين (FEI) (COSO, 2013).

وقامت اللجنة بإصدار تقريرها الذي حثت فيه الإدارة على تقديم تقرير خاص عن نظام الرقابة الداخلية وتصميمها ومدى فعاليتها، وكان الهدف من وراء تقرير لجنة COSO هو تكوين تعريف عام للرقابة الداخلية بإمكانه خدمة عدد الأطراف المعنية، إضافةً إلى إيجاد معيار تستطيع المنظمات من خلاله أن تقيم نظام الرقابة الداخلية لديها عن طريق آليات تُحسن وتضبط هذه النظم (COSO, 2017).

وقد عرف التقرير نظام الرقابة الداخلية بأنها عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية والأشخاص الآخرين، والتي تصمم من أجل توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية والمرتبطة بتحقيق كفاءة وفعالية العمليات إضافةً إلى موثوقية واعتماد التقارير المالية، والالتزام بتطبيق التشريعات والقوانين والنظم النافذة (الأزرق والحراري، 2018). ويهدف نظام الرقابة الداخلية وفق COSO إلى (البواب، 2015): تعزيز مصداقية التقارير المالية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في إنجاز العمليات، والتقيّد بالقوانين والقواعد الناظمة.

وبالتالي فإن هذا الإطار يحكم الرقابة الداخلية ويتم بناءً عليه تقييم فعالية نظامها (عبد الغفار وآخرون، 2023)، وهو ما يقع ضمن مسؤولية إدارة المؤسسة لوضع نظام فعال للرقابة والإشراف عليه، ويكون خاضعاً لمراجعة دورية وذلك من أجل تطوير وتحسين الأطر التي تحكم الأداء.

2.2.2 مراحل تطور إطار كوزو الدولي (COSO):

كانت أول نسخة لإطار كوزو الدولي (COSO) عام 1992، ثم جاءت النسخة الثانية عام 2004، إلى أن وصلت إلى النسخة الأخيرة عام 2013، وفيما يلي نبذة عن كل نسخة (رجب، 2020) (سعد، 2020):

1. كوزو 1992: في هذه النسخة كان التركيز على أسباب مشاكل الرقابة الداخلية التي أدت إلى فشل إعداد التقارير المالية والتي صدر على إثرها تقرير اللجنة الأول في 1987، وحثت الإدارة على تقديم تقرير عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتم التركيز على العناصر المتعلقة بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية، والبيئة الداخلية القوية، ومدونة لقواعد السلوك، ولجنة التدقيق المختصة، وإدارة قوية لإدارة مخاطر المشروع، COSO (2017).

2. كوزو 2004: استهدفت هذه النسخة عملية تسيير المخاطر بما يعمل على رصد الأخطار المتوقع أن تواجه أنشطة المؤسسة، ثم تقييم خطورتها والعمل على تحديد نوع المعالجة التي تناسبها، ويشترك في تنفيذ ذلك مجلس الإدارة والمسؤولون والعمال من أجل وضع خطة استراتيجية لمواجهة الأخطار المتوقعة خاصة في ظل تعقد المحيط الاقتصادي وظهور عديد الرهونات والتحديات القائمة (COSO, 2017).

3. كوزو 2013: عملت هذه النسخة على ترسيخ تعريف الرقابة الداخلية، حيث عدتها عمليةً ينفذها مجلس الإدارة والعمال والمسؤولون؛ لكي توفر ضمانات معقولة من أجل تحقيق الأهداف التشغيلية وعرض المعلومات المالية ومطابقة القوانين والتشريعات، وقد عملت على عكس التغييرات التي طرأت في بيئة الأعمال والتشغيل التي أبرزها استخدام تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يتطلب إدخال تعديلات على الإجراءات الرقابية، كما قدّم المرجع سبعة عشر مبدأً خاصاً بالمكونات الرئيسية الخمس لنظام الرقابة الداخلية ومقسمة بينها، كما يشار إلى

أن المرجح لا يجبر المؤسسة على تفعيل كل النقاط بصفة كاملة، بل بإمكان الإدارة أن تركز على ما يناسبها من النقاط في سبيل تصميم نظام رقابة نشط وفعال (COSO, 2017).

2.2.3 مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب إطار كوزو (COSO):

يحتوي إطار كوزو الدولي (COSO) خمسة مكونات رئيسية لنظام رقابي فعال، ويضم كل منها مجموعة من المبادئ، وتمثل هذه المكونات مقاييساً يتم من خلالها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وهي تتمثل فيما يلي:

- البيئة الرقابية: ويقصد بها الموقف العام للإدارة والمديرون وإدراكهم ومهامهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وأهميتها، وتحتوي على عدة عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة، وهي تتلخص في النزاهة الشخصية والمهنية والقيم الأخلاقية لكل من الإدارة والموظفين، واتجاهات الإدارة العليا من حيث فلسفتها وأسلوبها التشغيلي، والالتزام بالكفاءة، والهيكل التنظيمي، وممارسات الأفراد وسياسات الموارد البشرية (زويلف وعليان، 2021).

- تقييم المخاطر: حيث يتوجب القيام بتقييم المخاطر لكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية كجزء من تصميم وتشغيل النظام، وذلك لتقليل الأخطاء والمخالفات، وهذا يتطلب وضع وتحديد أهداف ترتبط بجميع مستويات المنشأة، كما وتحدد الإدارة الأهداف ضمن الفئات المرتبطة بالعمليات والتقارير والامتثال بشكل واضح (الغنودي، 2020).

- الأنشطة الرقابية: وهي تشتمل على الإجراءات المتعلقة بالقيام بعملية الرقابة بحيث تضمن تنفيذ توجيهات الإدارة فيما يتعلق بالحد من المخاطر وتحقيق الأهداف، وتضم عمليات فحص ومراجعة الأداء وفحص الاختصاصات وحماية الأصول وتحديد الإجراءات، وتمثل هذه الأنشطة خمسة أنواع وهي: فصل المهام، تفويض الصلاحيات الخاصة بالأنشطة، كفاية الوثائق والسجلات، الرقابة على الأصول، المراجعة المستقلة للأداء (القصور وشعبان، 2019، الباب، 2015).

- المعلومات والاتصالات: إن توفرها يساعد الإدارة على تنفيذ مسؤوليات الرقابة الداخلية سعياً لتحقيق الأهداف، ويجب أن تتوفر معلومات ذات جودة وملائمة، وهو ما يتطلب ضرورة توفير نظم معلومات إلكترونية قوية لدى المؤسسات، بالإضافة إلى ضرورة توفير وسائل اتصال مناسبة في شتى الاتجاهات (سالم وآخرون، 2021).
- المراقبة والإشراف: وهي تعد المكون الأخير، وتختص بعملية تصميم وتشغيل النظام الرقابي الداخلي، بحيث تدرس ما إذا كانت تلك المكونات تعمل طبقاً لما هو مصمم لها، إضافة إلى أنها تعمل على تعديلها بشكل يلائم التغيرات التي قد تحدث في الظروف المحيطة، وترتبط عملية المراقبة بالاستمرارية حيث تقوم بمتابعة ومراقبة مكونات النظام والتحقق من كونها تعمل بالشكل الملائم، وقد تتم هذه العملية عن طريق أنشطة روتينية أو عمليات تقييم منفصلة أو عن طريق المزج بينهما (محيوت، 2020).

وتنقسم المكونات الخمسة الواردة أعلاه إلى سبعة عشر مبدأً، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1) مكونات ومبادئ إطار كوزو (COSO) للرقابة الداخلية

م	المكونات	المبادئ
---	----------	---------

1	البيئة الرقابية	1. الالتزام بالنزاهة والأخلاق. 2. الإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة، ويكون مستقل عن الإدارة. 3. وضع الهياكل وخطوط التقارير، والمسؤوليات المناسبة للسعي نحو تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة ويشرف عليها المجلس. 4. الالتزام بجذب الأفراد ذوي الكفاءة وتطويرهم والاحتفاظ بهم بما يتفق مع الأهداف. 5. محاسبة الأفراد عن مسؤولياتهم في الرقابة الداخلية سعياً لتحقيق الأهداف.
2	تقييم المخاطر	1. تحديد الأهداف بشكل واضح لتحديد المخاطر وتقييمها. 2. تحديد وتحليل المخاطر من أجل تحديد كيفية إدارتها. 3. النظر في إمكانية الاحتيال. 4. تحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية.
3	الأنشطة الرقابية	1. اختيار وتطوير الضوابط التي قد تساعد على تخفيف المخاطر إلى مستوى مقبول. 2. اختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على التقنية. 3. نشر أنشطة الرقابة على النحو المحدد في السياسات والإجراءات ذات الصلة.
4	المعلومات والاتصالات	1. الحصول على معلومات ذات صلة وذات جودة عالية أو دعمها لدعم الرقابة الداخلية. 2. إبلاغ المعلومات داخلياً بما في ذلك الأهداف والمسؤوليات اللازمة لدعم العناصر الأخرى للرقابة الداخلية. 3. نقل مسائل الرقابة الداخلية ذات الصلة إلى الأطراف الخارجية.
5	المراقبة والإشراف	1. اختيار وتطوير وإجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة لعناصر الرقابة الداخلية. 2. تقييم أوجه القصور وإبلاغها إلى المسؤولين عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة. حسب الاقتضاء.

(العبيدي والجوهر، 2019، ص 15-16).

2.2.4 أهمية تطبيق إطار كوزو الدولي (COSO) بالقطاع المصرفي:

يعد تطبيق إطار كوزو (COSO) للرقابة الداخلية من الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز كفاءة وفعالية العمل المصرفي، حيث يوفر هذا الإطار منهجية متكاملة لإدارة المخاطر وتقييمها والتعامل معها بصورة منهجية، بما يدعم قدرة المصارف على الاستجابة للتحديات والأزمات (الغنودي، 2020). كما يسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، ويعزز الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمعايير المحلية والدولية، الأمر الذي يحد من المخاطر القانونية والمالية المحتملة. وينعكس ذلك إيجاباً على زيادة ثقة العملاء والمستثمرين، وتحسين السمعة المؤسسية، ودعم القدرة التنافسية، فضلاً عن تحقيق الاستدامة في الأداء المالي على المدى الطويل (سلمان، 2021).

3- الجانب العملي للدراسة

3.1 منهجية وإجراءات الدراسة:

توافقاً مع طبيعة المشكلة والأهداف تم استخدام أسلوب المسح الميداني كأحد الأساليب الإجرائية المتبعة بمنهج البحوث الوصفية بقصد تجميع البيانات الأولية اللازمة للدراسة، وذلك من خلال استمارة استبيان وزعت على المصارف التجارية محل الدراسة، وكانت خطوات وإجراءات الدراسة الميدانية كالاتي:

3.1.1 مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف التجارية الليبية، وبشكل خاص الفئات المرتبطة بتطبيق ومتابعة نظام الرقابة الداخلية، والمتمثلة في مديري المصارف، وموظفي إدارات الرقابة الداخلية، وموظفي إدارات الامتثال، وذلك

لكونهم من الفاعلين الرئيسيين في تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف عليها، بما ينسجم مع متطلبات إطار (COSO).

وقد اقتصر عينة الدراسة على عدد من فروع المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت، وهي: مصرف الوحدة، المصرف التجاري، مصرف الصحارى، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، ومصرف شمال أفريقيا. ويعود اختيار هذه الفروع إلى تشابه طبيعة العمل المصرفي والثقافة التنظيمية المتبعة بالمصارف الليبية، إضافة إلى الاعتبارات العملية المرتبطة بصعوبة حصر العدد الكلي لأفراد المجتمع وإجراء مسح شامل لهم. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات الأولية من خلال توزيع استمارة استبيان على أفراد العينة من موظفي المصارف المذكورة خلال العام 2025م، حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (60) استمارة، تم استرداد (51) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة استجابة بلغت (85%). وقد خضعت البيانات التي تم جمعها إلى المعالجة الإحصائية باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

3.1.2 أداة جمع البيانات (الاستبيان):

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وبناء استمارة استبيان لتغطي التساؤل الرئيسي للمشكلة ومتغيراتها وذلك بالاستعانة بالعناصر التي يتضمنها إطار كوزو، وقد احتوت الاستمارة على مجموعة من الأسئلة التي تناولت في القسم الأول المعلومات العامة، أما في القسم الثاني فاشتملت أسئلة متعلقة بقياس الفرضية، ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة (أو الفرضية) تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس هذه الفقرات كما موضح في الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

3.1.3 صدق وثبات أداة جمع البيانات:

لغرض التحقق من صدق ودقة صياغة فقرات نموذج الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة فيه تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين وهم من أعضاء هيئة تدريس من كلية الاقتصاد بجامعة سرت وعددهم ثلاثة أساتذة، واستناداً إلى آراء المحكمين وملاحظاتهم تم تعديل صياغة بعض الفقرات - وفق ما يناسب طبيعة الممارسات الرقابية في البيئة المحلية - من أجل رفع مستوى صلاحية ومصداقية الاستبيان.

أما من أجل اختبار دقة وثبات أداة جمع البيانات (الاستبيان) ومدى الاعتمادية تم إخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات (معامل ألفا كرونباخ)، حيث أن قاعدة القرار لهذا الاختبار أنه كلما اقتربت نتيجة الاختبار أو قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد صحيح كلما دل ذلك على قوة ثبات أداة الدراسة، ويتضح من الجدول رقم (3) التالي أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتسم بالثبات، حيث إن قيمة الاختبار لكل فقرات الاستبيان كانت أعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار، وهو (0.60)، كما تشير البيانات أن قيمة الصدق تساوي (0.942) وهي قيمة كبيرة، مما يدل على صدق عبارات الاستبانة.

جدول رقم (3) نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة ثبات أداة جمع البيانات (الاستبيان)

معامل ألفا كرونباخ	عدد الأسئلة	فقرات الاستبيان (محاور الدراسة)
0.961	5	البيئة الرقابية
0.710	5	تقييم المخاطر
0.820	5	الأنشطة الرقابية
0.875	5	المعلومات والاتصالات
0.803	5	المراقبة والإشراف
0.942	5	الإجمالي

إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

4.3.1. مستويات متغيرات الدراسة:

للتعرف على مستوى المتغيرات، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الاستبيان، ولتفسير المتوسطات الحسابية تم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات باستخدام معادلة طول الفئة، حيث بلغ طول الفئة (1.33)، وبناءً عليه تم تحديد مستويات التوافق على النحو الآتي: منخفضة (1-أقل من 2.33)، ومتوسطة (2.33-أقل من 3.67)، ومرتفعة (3.67-5).

3.1.5 عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي المعروف بـ (SPSS) لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة. وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصاء الوصفي للبيانات والذي يشمل: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المجيبين على فقرات الاستبيان.

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لبيانات القسم الأول للاستبانة

يوضح الجدول رقم (4) فيما يلي نتائج التحليل الوصفي لبيانات القسم الأول للاستبانة:

جدول رقم (4) نتائج تحليل بيانات القسم الأول للاستبانة

النسبة	التكرار	المصرف	الوصف
13.72%	07	الوحدة	اسم المصرف
19.6%	10	التجاري	
13.72%	07	الصحاري	
19.6%	10	الجمهورية	
19.6%	10	التجارة والتنمية	
13.72%	07	شمال أفريقيا	
56.8%	29	ذكر	الجنس
43.2%	22	أنثى	
13.72%	07	أقل من 30 سنة	العمر
64.7%	33	30 إلى أقل من 40 سنة	
21.5%	11	40 إلى أقل من 50 سنة	
0	00	50 سنة فأكثر	
52.9%	27	دبلوم	المستوى التعليمي
43.1%	22	بكالوريوس	

3.95%	02	ماجستير	المسمى الوظيفي
52.9%	27	موظف	
11.7%	06	رئيس قسم	
25.4%	13	مساعد مدير فرع	
11.7%	06	مدير فرع	
13.72%	07	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
47.1%	24	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
0%	00	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
29.4%	15	من 15 إلى أقل من 20 سنة	
9.8%	05	من 20 سنة فأكثر	

إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي.

تشير نتائج العينة إلى أن توزيع المشاركين شمل عدة مصارف، حيث حصلت مصارف "الوحدة"، "الجمهورية"، و"التجارة والتنمية" على نسب أعلى نسبياً (19.6%)، في حين تراوحت النسب في باقي المصارف بين 13.72%، ما يشير إلى تمثيل جيد لمختلف المصارف مع ميل طفيف لبعضها، وهو ما يعزز تنوع وجهات النظر حول تطبيقات الرقابة الداخلية. من حيث الجنس، يغلب الذكور بنسبة 56.7% مقابل 43.3% إناث، وهو ما يعكس الواقع المهني في القطاع المصرفي، وقد يؤثر على تقييم بعض الممارسات التي قد تختلف إدراكها بين الجنسين.

بالنسبة للعمر، تمثل الفئة بين 30 و40 سنة النسبة الأكبر (64.7%)، ما يعني أن أغلب المشاركين في منتصف مساهم المهني ويمتلكون خبرة عملية كافية لتقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، بينما غياب المشاركين فوق 50 سنة قد يقلل من منظور الخبرات الطويلة. أما المستوى التعليمي، فتغلب الشهادات الجامعية والدبلومات (96.05%)، مع ندرة لحملة الماجستير (3.95%)، ما يشير إلى أن التحليل سيركز على تقييم ممارسات عملية أكثر من السياسات الاستراتيجية العليا.

فيما يخص المسمى الوظيفي، يغلب الموظفون العاديون (52.9%) على العينة، مع تمثيل محدود للمناصب الإدارية، مثل: رؤساء الأقسام ومديرو الفروع، ما يعني أن نتائج الدراسة ستعكس بالدرجة الأولى مستوى تنفيذ الرقابة الداخلية على أرض الواقع، أكثر من تصميمها أو إدارتها على المستوى الاستراتيجي. أما سنوات الخبرة، فهي مركزة في فئات 5-10 سنوات و15-20 سنة، مع فجوة في فئة 10-15 سنة، وقلة للخبرة الطويلة (20 سنة فأكثر)، ما يشير إلى أن تقييم إجراءات الرقابة قد يركز على الخبرات العملية المتوسطة، مع احتمال نقص في الرؤى المرتبطة بالخبرة الطويلة وإدارة المخاطر على المدى البعيد.

بناءً على ذلك، تعكس هذه الخصائص أن نتائج الدراسة حول تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية ستكون أكثر دقة في فهم فعالية الإجراءات اليومية وتحليل المخاطر وإدارتها من منظور الموظفين التنفيذيين، لكنها قد تكون محدودة في عكس وجهات النظر الاستراتيجية العليا، أو تأثير الخبرة الطويلة، أو الاختلافات التي قد تنشأ بناءً على الجنس أو المؤهلات العليا. وهذا يوضح ضرورة أخذ خصائص العينة بعين الاعتبار عند تفسير نتائج الدراسة واستنتاج مدى توافق المصارف مع معايير COSO.

ثانياً: نتائج التحليل الوصفي لبيانات القسم الثاني للاستبانة

المحور الأول: البيئة الرقابية

يوضح الجدول رقم (5) التالي نتائج التحليل الوصفي لمحور البيئة الرقابية

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة التوافق وترتيبها وفقاً للمحور الأول

ت	المحور الأول (البيئة الرقابية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	توضح الإدارة أهمية الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية من خلال الإجراءات التوجيهية ومعايير السلوك.	3.9333	0.56540	مرتفعة
2	يتم تقييم مدى التزام الأفراد بالمعايير المهنية وتحديد الانحرافات عنها ومعالجتها في الوقت المناسب.	3.7333	0.53890	مرتفعة
3	يتم وضع السياسات والممارسات وتقييمها بما يتلاءم ومستوى الكفاءة المطلوبة لدعم الأهداف.	3.7532	0.37852	مرتفعة
4	يتم تدريب وتوجيه العاملين بالوحدات الرقابية لتطويرهم بما يكفل تحقيق الأهداف.	3.5111	0.35814	متوسطة
5	يتم وضع خطط طوارئ للمسؤوليات ذات الأهمية لعمل الرقابة الداخلية.	3.5675	0.54311	متوسطة
الدرجة الكلية		3.699	0.85446	مرتفعة

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحور البيئة الرقابية إلى وجود مستوى مرتفع من التوافق بين إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف المبحوثة ومتطلبات إطار كوزو فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.699) بدرجة تقييم مرتفعة، مما يدل على إدراك إدارات المصارف لأهمية البيئة الرقابية كونها الأساس الذي تقوم عليه بقية مكونات نظام الرقابة الداخلية. كما أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة المتعلقة بتوضيح الإدارة لأهمية الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية من خلال الإجراءات التوجيهية ومعايير السلوك، حيث بلغ المتوسط (3.9333)، وهو ما يعكس اهتمام المصارف بتعزيز القيم الأخلاقية وترسيخ مبادئ النزاهة المهنية بين العاملين، وهو ما يتوافق مع أحد المبادئ الأساسية للبيئة الرقابية في إطار كوزو. كذلك بينت النتائج وجود اهتمام بتقييم مدى التزام العاملين بالمعايير المهنية ومعالجة الانحرافات في الوقت المناسب بمتوسط (3.7333)، مما يشير إلى وجود آليات متابعة ورقابة تساهم في تعزيز الانضباط المؤسسي. كما أظهرت النتائج أن المصارف تعمل على وضع السياسات والممارسات المناسبة وتقييمها بما يتلاءم مع متطلبات الكفاءة بمتوسط (3.7532)، الأمر الذي يعكس وجود توجه نحو دعم تحقيق الأهداف المؤسسية من خلال سياسات تنظيمية واضحة. وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، فقد أظهرت النتائج أن المصارف تقوم بتدريب وتوجيه العاملين في الوحدات الرقابية بمتوسط (3.5111)، وهو ما يشير إلى اهتمام نسبي بتطوير القدرات المهنية للعاملين في مجال الرقابة الداخلية. كما أوضحت النتائج وجود اهتمام بوضع خطط طوارئ للمسؤوليات ذات الأهمية بمتوسط (3.5675)، وهو ما يعزز قدرة المصارف على الاستمرار في أداء وظائفها الرقابية في مختلف الظروف. وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أن المصارف عينة الدراسة تبدي مستوى عال من الالتزام بمبادئ البيئة الرقابية وفق إطار كوزو، إلا أن استمرار تطوير برامج التدريب وتعزيز آليات التقييم والمتابعة قد يساهم في رفع مستوى فعالية البيئة الرقابية بصورة أكبر.

المحور الثاني: تقييم المخاطر

يوضح الجدول رقم (6) التالي نتائج التحليل الوصفي لمحوّر تقييم المخاطر

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة وترتيبها وفقاً للمحوّر الثاني

ت	المحوّر الثاني (تقييم المخاطر)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يحدد المصرف الأهداف بوضوح بحيث يتمكن من تحديد وتقييم المخاطر.	2.4333	0.89765	متوسطة
2	هناك آليات فاعلة لتحديد وتقييم مخاطر العوامل الداخلية والخارجية.	2.3000	0.78887	منخفضة
3	يشمل تقييم المخاطر النظر في كيفية إدارة المخاطر، وتحديد المقدار الممكن تحمله منها والعمل على الحد منها أو تجنبها.	2.3111	0.66088	منخفضة
4	يتم تقييم مخاطر الاحتيال كالتقارير الاحتمالية والفساد الناتج عن سوء السلوك والخسارة المحتملة عن ذلك.	2.6644	0.45456	متوسطة
5	يأخذ في الاعتبار عند تحديد المخاطر ما قد يطرأ من تغييرات على البيئة التنظيمية أو الاقتصادية المحيطة.	2.4778	0.76687	متوسطة
الدرجة الكلية		2.437	0.23343	متوسطة

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحوّر تقييم المخاطر إلى وجود مستوى متوسط من التوافق بين إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف المبحوثة ومتطلبات إطار كوزو، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحوّر (2.437)، وهو ما يعكس ضعفاً نسبياً في تبني الممارسات المنهجية المرتبطة بتحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها داخل المصارف محل الدراسة. وتبين النتائج أن عبارة تحديد الأهداف بوضوح بما يمكن من تحديد وتقييم المخاطر حصلت على متوسط حسابي بلغ (2.4333) بدرجة توافق متوسطة، مما قد يشير إلى وجود قصور في الربط بين عملية التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر، وهو ما يعد أحد المتطلبات الأساسية في عملية تقييم المخاطر وفق إطار كوزو. كما أظهرت النتائج أن المصارف لا تمتلك بدرجة كافية آليات فاعلة لتحديد وتقييم مخاطر العوامل الداخلية والخارجية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.3000)، وهو أدنى متوسط بين عبارات المحوّر، الأمر الذي يعكس ضعفاً في تطبيق منهجيات التحليل المنظم للمخاطر التي قد تواجه المصارف، سواء كانت مخاطر تشغيلية أو مالية أو تنظيمية. وفيما يتعلق بعملية تحليل المخاطر وتحديد مستوى المخاطر المقبول وإجراءات الحد منها أو تجنبها، فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.3111)، مما يشير إلى محدودية تطبيق منهج إدارة المخاطر المتكامل داخل المصارف. كما أظهرت النتائج أن تقييم مخاطر الاحتيال جاء بدرجة توافق متوسطة أيضاً بمتوسط (2.6644)، رغم أن هذا البند سجل أعلى متوسط ضمن هذا المحوّر، وهو ما قد يعكس وجود اهتمام نسبي بهذا الجانب مقارنة ببقية جوانب تقييم المخاطر، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب. كذلك بينت النتائج أن المصارف لا تأخذ بدرجة كافية التغيرات في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية المحيطة في الاعتبار عند تحديد المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.4778)، وهو ما قد يحد من قدرة المصارف على التكيف مع التغيرات في البيئة المصرفية والاقتصادية. بشكل عام تشير هذه النتائج إلى أن مكون تقييم المخاطر يمثل أحد جوانب الضعف النسبي في نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية مقارنة ببقية مكونات الإطار، الأمر الذي يستدعي تعزيز تطبيق منهجيات إدارة المخاطر وتطوير الأدوات والإجراءات المرتبطة بتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها بشكل دوري، بما يتوافق مع متطلبات إطار كوزو، الأمر الذي يساهم في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية ودعم تحقيق الأهداف المؤسسية للمصارف.

المحوّر الثالث: الأنشطة الرقابية

يوضح الجدول رقم (7) التالي نتائج التحليل الوصفي لمحور الأنشطة الرقابية

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة وترتيبها وفقاً للمحور الثالث

ت	المحور الثالث (الأنشطة الرقابية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	تساعد أنشطة الرقابة المتبعة على ضمان الاستجابة للمخاطر بما يمكن من معالجتها والتخفيف من حدتها.	2.7331	0.59763	متوسطة
2	يؤخذ في الاعتبار تأثير البيئة ونطاق عملياتها التشغيلية في عملية تطوير الأنشطة الرقابية.	3.5000	0.87691	متوسطة
3	يتم تحديد العمليات التشغيلية التي تتطلب أنشطة رقابية بحيث تشمل على مجموعة متنوعة من الإجراءات.	3.6033	0.60809	متوسطة
4	يتم تصميم وتطوير أنشطة رقابية على البنية التحتية لتدعم توافر المعالجة التقنية الدقيقة.	3.0333	0.47898	متوسطة
5	تقوم الإدارة بمراجعة دورية لأنشطة الرقابة للتحقق من مدى استمراريتها، وإمكانية تحديثها عند لزوم الأمر.	3.0723	0.77348	متوسطة
الدرجة الكلية		3.177	0.63968	متوسطة

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحور الأنشطة الرقابية إلى وجود مستوى متوسط من التوافق بين إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف المبحوثة ومتطلبات إطار كوزو حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.177) ويعكس ذلك وجود تطبيق نسبي للأنشطة الرقابية داخل المصارف محل الدراسة، إلا أن هذا التطبيق لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتفعيل بما يحقق مستويات أعلى من الكفاءة والفعالية في نظام الرقابة الداخلية. وقد أظهرت النتائج أن عبارة تحديد العمليات التشغيلية التي تتطلب أنشطة رقابية متنوعة سجلت أعلى متوسط حسابي بلغ (3.6033) بدرجة توافق متوسطة، مما يشير إلى إدراك المصارف لأهمية تحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى إجراءات رقابية محددة لضمان سلامة الأداء وتحقيق الأهداف التشغيلية. كما بينت النتائج أن أخذ تأثير البيئة التشغيلية ونطاق العمليات في الاعتبار عند تطوير الأنشطة الرقابية جاء بمتوسط حسابي (3.5000) بدرجة توافق متوسطة، وهو ما يعكس وجود توجه لدى المصارف نحو تصميم الأنشطة الرقابية بما يتلاءم مع طبيعة أنشطتها التشغيلية والبيئة التي تعمل فيها. في المقابل، أظهرت بعض العبارات مستوى توافق متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعبارة مساهمة الأنشطة الرقابية في الاستجابة للمخاطر والتخفيف من حدتها (2.7331)، وهو ما قد يشير إلى وجود فجوة نسبية بين عملية تقييم المخاطر وبين تصميم الأنشطة الرقابية المناسبة لمعالجتها. كما أظهرت النتائج أن تصميم وتطوير الأنشطة الرقابية المرتبطة بالبنية التحتية التقنية جاء بمتوسط (3.0333)، مما يدل على وجود اهتمام نسبي بالرقابة على الأنظمة التقنية، إلا أن هذا الجانب قد يحتاج إلى مزيد من التطوير في ظل تزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في العمليات المصرفية. كذلك أظهرت النتائج أن مراجعة الإدارة للأنشطة الرقابية بشكل دوري سجلت متوسطاً حسابياً بلغ (3.0723)، وهو ما يشير إلى وجود درجة مقبولة من المتابعة والتقييم المستمر للأنشطة الرقابية، إلا أنها لا تزال في حدود المستوى المتوسط. وبشكل عام، تعكس هذه النتائج أن المصارف المبحوثة تطبق مجموعة من الأنشطة الرقابية التي تسهم في دعم نظام الرقابة الداخلية، إلا أن تعزيز التكامل بين تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية، إلى جانب تطوير الرقابة على الأنظمة

التقنية وتفعيل المراجعة الدورية، قد يسهم في رفع مستوى التوافق مع متطلبات إطار كوزو وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف.

المحور الرابع: المعلومات والاتصالات

يوضح الجدول رقم (8) التالي نتائج التحليل الوصفي لمحور المعلومات والاتصالات

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة وترتيبها وفقاً للمحور الرابع

ت	المحور الرابع (المعلومات والاتصالات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يتم توفير المعلومات الضرورية والمتوقعة في الوقت المناسب لأجل دعم عمل سائر المكونات الرقابية بما يخدم الأهداف.	2.6667	0.74688	منخفضة
2	هناك آلية موضوعية لتوصيل المعلومات المطلوبة بما يمكن الموظفين من فهم وتنفيذ واجباتهم ومسؤولياتهم.	3.0000	0.71435	متوسطة
3	يتم التواصل بين الإدارات بحيث يتوفر لدى كل منها ما يلزمها من معلومات وبيانات تفيد في سبيل تحقيق الأهداف.	3.9000	0.94756	مرتفعة
4	يتم إيصال المعلومات اللازمة إلى الأطراف الخارجيين في الوقت المناسب، بما فيهم المساهمين والعملاء والمحللين الماليين.	2.9000	0.99532	متوسطة
5	تتواجد قنوات اتصال مفتوحة لتوفير المعلومات الملائمة للعملاء والموردين والمدققين الخارجيين والمحللين والإدارة وغيرهم.	2.6675	0.53262	متوسطة
الدرجة الكلية		3.0267	0.65434	متوسطة

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحور المعلومات والاتصالات إلى وجود مستوى متوسط من التوافق بين إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف المبحوثة ومتطلبات إطار كوزو، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.0267) ويعكس ذلك وجود قدر مقبول من ممارسات تبادل المعلومات والتواصل داخل المصارف، إلا أن بعض الجوانب لا تزال بحاجة إلى تعزيز لضمان فاعلية تدفق المعلومات الداعمة لنظام الرقابة الداخلية. وقد أظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة المتعلقة بالتواصل بين الإدارات المختلفة داخل المصرف بلغ (3.9000) بدرجة توافق مرتفعة، وهو ما يدل على وجود مستوى جيد من تبادل المعلومات بين الوحدات التنظيمية، الأمر الذي يسهم في دعم التنسيق المؤسسي وتحقيق الأهداف التشغيلية للمصرف. كما بينت النتائج أن وجود آلية لتوصيل المعلومات التي تمكن الموظفين من فهم وتنفيذ واجباتهم ومسؤولياتهم جاء بمتوسط حسابي (3.0000) بدرجة توافق متوسطة، مما يشير إلى وجود قنوات اتصال داخلية تساعد في توضيح الأدوار والمسؤوليات، إلا أنها قد تحتاج إلى مزيد من التنظيم والتطوير. وفيما يتعلق بإيصال المعلومات إلى الأطراف الخارجية، مثل: المساهمين والعملاء والمحللين الماليين، فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.9000) بدرجة توافق متوسطة، وهو ما قد يعكس وجود ممارسات اتصال خارجية لكنها ليست بالمستوى الكافي الذي يضمن الشفافية الكاملة وتدفق المعلومات بشكل فعال. في المقابل، أظهرت النتائج أن بعض الجوانب سجلت درجة توافق متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعبارة توفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب لدعم المكونات الرقابية (2.6667)، مما قد يشير إلى وجود قصور في سرعة تدفق المعلومات أو في جودة المعلومات المتاحة لدعم عمليات الرقابة الداخلية. كما جاءت عبارة توافر قنوات اتصال مفتوحة مع الأطراف المختلفة بمتوسط (2.6675)، وهو ما يدل على ضعف نسبي في قنوات الاتصال مع بعض الأطراف ذات العلاقة، مثل: الموردون والمدققون الخارجيون.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج أن المصارف التجارية الليبية تمتلك مستوى مقبولاً من نظم المعلومات والاتصالات التي تدعم نظام الرقابة الداخلية، إلا أن تعزيز جودة المعلومات وتوقيت توفرها، إضافة إلى تطوير قنوات الاتصال مع الأطراف الداخلية والخارجية، قد يسهم في رفع مستوى التوافق مع متطلبات إطار كوزو وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف.

المحور الخامس: المراقبة والإشراف

يوضح الجدول رقم (9) التالي نتائج التحليل الوصفي لمحور المراقبة والإشراف

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة وترتيبها وفقاً للمحور الخامس

ت	المحور الخامس (المراقبة والإشراف)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يعمل المصرف على تنفيذ تقييمات مستمرة ومنفصلة لعناصر الرقابة الداخلية.	3.0667	0.58329	متوسطة
2	يتمتع القائمون بعمليات التقييم المستمرة أو المنفصلة بالمعرفة الكافية التي تمكنهم من فهم ما يجري.	3.0733	0.69819	متوسطة
3	يتم تكييف عمليات التقييم وفق الظروف المتغيرة والمخاطر التي يتم التعرض لها.	2.4322	0.62203	متوسطة
4	تجري عملية التقييم المنفصل بشكل دوري مما يوفر تغذية راجعة بشكل جيد وموضوعي.	2.6667	0.47945	متوسطة
5	يتم الإبلاغ عن جوانب القصور بالمصرف إلى كل من الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية والإدارة.	2.1333	0.53457	منخفضة
الدرجة الكلية		2.7912	0.28706	متوسطة

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحور المراقبة والإشراف إلى وجود مستوى متوسط من التوافق بين إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف المبحوثة، ومتطلبات إطار كوزو، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (2.7912) حيث يعكس ذلك وجود ممارسات رقابية تتعلق بمتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، إلا أن هذه الممارسات لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير لضمان تحقيق مستويات أعلى من الفاعلية في عملية المتابعة والتقييم المستمر. وقد أظهرت النتائج أن عبارة تنفيذ تقييمات مستمرة ومنفصلة لعناصر الرقابة الداخلية سجلت متوسطاً حسابياً بلغ (3.0667) بدرجة توافق متوسطة، مما يشير إلى قيام المصارف بإجراء بعض عمليات التقييم والمتابعة لنظام الرقابة الداخلية، وإن كان ذلك بدرجة ليست مرتفعة. كما جاءت عبارة تمتع القائمين بعمليات التقييم بالمعرفة الكافية لفهم ما يجري داخل المصرف بمتوسط حسابي (3.0733) بدرجة توافق متوسطة، وهو ما يعكس وجود مستوى مقبول من الكفاءة لدى العاملين المعنيين بعمليات التقييم الرقابي. وفيما يتعلق بإجراء التقييمات المنفصلة بشكل دوري وتوفير تغذية راجعة موضوعية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.6667)، وهو ما يشير إلى وجود متابعة دورية لأنشطة الرقابة الداخلية، لكنها قد لا تكون منتظمة أو منهجية بالشكل الكافي. في المقابل، أظهرت بعض العبارات مستوى توافق منخفض، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعبارة تكييف عمليات التقييم وفق الظروف المتغيرة والمخاطر المحتملة (2.4322)، مما قد يعكس محدودية قدرة المصارف على تطوير أساليب التقييم الرقابي بما يتلاءم مع التغيرات في بيئة العمل والمخاطر المحتملة. كما سجلت عبارة الإبلاغ عن جوانب القصور إلى الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أدنى متوسط حسابي بلغ (2.1333)، وهو ما يشير إلى ضعف نسبي في آليات الإبلاغ والمتابعة المتعلقة بنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. وبشكل عام، تعكس هذه النتائج أن المصارف المبحوثة تقوم بدرجة مقبولة بعمليات المتابعة والتقييم لنظام

الرقابة الداخلية، إلا أن تعزيز آليات الإبلاغ عن أوجه القصور، وتطوير عمليات التقييم المستمر بما يتلاءم مع التغيرات في بيئة المخاطر، قد يساهم في رفع مستوى التوافق مع متطلبات إطار كوزو وتحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف.

ثالثاً: اختبار فرضية الدراسة

لمعرفة نوع الاختبار المناسب لقياس فرضية الدراسة تم استخدام اختبار كولمغوروف سمر نوف، لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم 10 التالي:

الجدول رقم (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

ت	محاور الاستبيان	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
1	البيئة الرقابية	1.109	0.176
2	تقييم المخاطر	0.533	0.618
3	الأنشطة الرقابية	0.716	0.513
4	المعلومات والاتصالات	1.084	0.234
5	المراقبة والإشراف	1.029	0.534

إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) لجميع محاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه الأبعاد يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة للتحقق من صحة الفرضية، وذلك بمقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بالقيمة المحايدة لمقياس الدراسة، وقد تم اعتماد قاعدة القرار الآتية:

تقبل فرضية الدراسة إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (T) أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2.067) عند مستوى الدلالة المعتمد، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05). وتُرفض الفرضية إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (T) أقل من القيمة الجدولية، أو إذا كانت القيمة الاحتمالية (Sig) أكبر من (0.05). ويوضح الجدول التالي رقم 11 ملخص نتائج اختبار الفرضية.

الجدول (11) ملخص نتائج اختبار الفرضيات One-Sample Test (Test Value = 3)

المحاور	t	df	Sig. (2-tailed)
إجراءات نظام الرقابة الداخلية	4.286	50	0.002
البيئة الرقابية	4.109	50	0.004
تقييم المخاطر	1.040	50	0.080
الأنشطة الرقابية	1.265	50	0.060
المعلومات والاتصالات	1.037	50	0.051
المراقبة والإشراف	1.673	50	0.081

يتضح من نتائج اختبار (T) لعينة واحدة، والمبينة في الجدول، أنه تم اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على وجود درجة توافق ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية ومتطلبات إطار COSO للرقابة الداخلية. وقد أظهرت النتائج أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (4.286) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2.067)، كما أن القيمة الاحتمالية (Sig) بلغت (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، الأمر الذي يشير إلى وجود دلالة إحصائية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة. ويعني ذلك وجود درجة توافق معنوية بين إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة بالمصارف محل الدراسة ومتطلبات إطار COSO على المستوى الإجمالي.

أما على مستوى المحاور الفرعية، فقد أظهرت النتائج وجود توافق ذي دلالة إحصائية في محور البيئة الرقابية، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.109) وهي أكبر من القيمة الجدولية، كما بلغت القيمة الاحتمالية (0.004) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الخاصة بهذا المحور. في المقابل، أظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية في بقية المحاور المتمثلة في تقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والإشراف، حيث كانت قيم (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، كما أن القيم الاحتمالية المصاحبة لها كانت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضيات الفرعية المرتبطة بهذه المحاور. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن التوافق الكلي لإجراءات الرقابة الداخلية مع متطلبات إطار COSO في المصارف محل الدراسة يتحقق بدرجة معنوية على المستوى الإجمالي، إلا أن هذا التوافق يتركز بصورة رئيسة في محور البيئة الرقابية، بينما تحتاج بقية المكونات إلى مزيد من التطوير والتعزيز بما يساهم في رفع مستوى التوافق مع متطلبات إطار COSO وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية.

4- النتائج والتوصيات

4.1 النتائج:

في ضوء مراجعة الأدبيات النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبعد إجراء الدراسة الميدانية تم تلخيص أبرز النتائج كما يلي:

1. تؤكد نتائج الدراسة أهمية نظام الرقابة الداخلية في دعم استقرار المصارف وتعزيز كفاءة أدائها، ويُعد إطار COSO من أبرز الأطر الدولية التي توفر مبادئ متكاملة لتطوير هذا النظام بما يتلاءم مع متغيرات بيئة الأعمال.
2. تختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الغنودي (2020) التي أشارت إلى توافق عام مع إطار كوزو في أحد المصارف الليبية، وقد يعود ذلك إلى اختلاف نطاق الدراسة، حيث ركزت تلك الدراسة على مصرف واحد بينما شملت الدراسة الحالية عدة مصارف.
3. أظهرت النتائج الدراسة الميدانية وجود توافق جزئي بين إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف التجارية محل الدراسة ومتطلبات إطار COSO.

4. حققت متطلبات محور البيئة الرقابية أعلى مستوى من التوافق بين مكونات إطار كوزو، وهو ما يعكس اهتمام المصارف بترسيخ السياسات التنظيمية والانضباط الإداري باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه بقية عناصر الرقابة.

5. كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن ضعف نسبي في ممارسات تقييم المخاطر بالمصارف المبحوثة، إلى جانب تطبيق متوسط لكل من الأنشطة الرقابية ونظم المعلومات والاتصالات وعمليات المراقبة والإشراف، مما يدل على الحاجة إلى تطوير هذه الجوانب لتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية.

4.2 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يقترح الباحثان بعض التوصيات:

1. التركيز على زيادة وعي إدارات المصارف التجارية الليبية بأهمية تطبيق إطار كوزو الدولي لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية.
2. العمل على تطوير معايير رقابية مصرفية محلية مستندة إلى إطار كوزو الدولي.
3. العمل على تحسين جميع مكونات الرقابة الداخلية، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب التي أظهرت ضعفاً نسبياً، وذلك من خلال إنشاء وحدات متخصصة وتطوير منهجيات حديثة للقياس والتحليل وربط نتائجها بخطط الرقابة الداخلية.
4. العمل على تدريب موظفي المصارف التجارية الليبية وتوجيههم للعمل وفق متطلبات إطار كوزو الدولي وكيفية تطبيق مكوناته بفعالية لضمان تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.
5. تخصيص ميزانيات مناسبة لتطوير نظم الرقابة الداخلية بالقطاع المصرفي الليبي.

5- قائمة المراجع

- أحمد، وجدان علي، (2010)، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- احواس، محمد رمضان، (2023)، مدى توافق متطلبات نظام الرقابة الداخلية بالشركات الليبية العاملة في مجال الاتصالات وإطار COSO للرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، ليبيا: جامعة طرابلس.
- الأزرق، أسامة إبراهيم؛ الحراري، محمد حبيب، (2018)، "مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع الحكومي من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي - دراسة استطلاعية استكشافية -" مجلة الجامعي، ليبيا، العدد (28)، ص 129-153.
- البواب، عاطف عقيل، (2015)، "دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات (COSO) في تحسين أداء المدقق الخارجي - دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الأردنيين"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (42)، العدد (02)، ديسمبر، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 373 - 388.
- تقارير ديوان المحاسبة الليبي 2022-2023-2024
- تقارير هيئة الرقابة الإدارية 2022-2023

- الزبود، أيمن حسن علي، (2022)، "مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (42)، نيسان، ص 724 - 745.
- العبيدي، أحمد جاسم حمودي؛ الجوهر؛ كريمة علي كاظم، (2019)، "أنموذج مقترح لاستمارة فحص الرقابة الداخلية في ضوء مبادئ إطار COSO المتكامل المُحدث"، منشورات جامعة المستنصرية، بغداد، أكتوبر.
- الغنودي، عيسى عبد الله، (2020)، "إمكانية تبني إطار COSO للرقابة الداخلية لتفعيل نظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية - دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية" مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد (01)، العدد (05)، يونيو.
- القصير، ابتسام محمود؛ شعبان، حسين طارق، (2019)، "مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراته" المؤتمر الدولي للعلوم التقنية، طرابلس، ليبيا، 04 - 06 مارس، ص 1764 - 1773.
- المشاي، خيرية محمد، (2024)، "مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء مع إطار COSO للرقابة الداخلية - دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالشركة العامة للكهرباء في ليبيا"، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد (03)، العدد (02)، يوليو، ص 295-320.
- امعقل، عمر منصور؛ الروياتي، عوض أحمد، (2021)، "مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق وأثره على مستوى الأداء المالي في الشركة العامة للكهرباء في ليبيا خلال الفترة (2002 - 2010)"، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (21)، ديسمبر، ص 46 - 72.
- حسو، جاسم محمد، (2022)، "دور إجراءات الرقابة الداخلية في تعزيز فاعلية الحوكمة الإلكترونية - دراسة استطلاعية في الجامعة التقنية الشمالية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد (02)، العدد (67)، ديسمبر، ص 441-464.
- رجب، جاد الله خلف حميد، (2020)، "تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO بالتطبيق في الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الشمالية، بحث دبلوم عالي في التدقيق ومراجعة الحسابات، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- زويلف، إنعام محسن؛ عليان، نها سمير، (2021)، "أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن" مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد (35)، العدد (01)، ص 99 - 122.
- سالم، فتحي موسى؛ العشبي، منصور محمد؛ الجازوي، صالح أبو بكر، (2021)، "مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا" المجلة العلمية للجامعة المفتوحة بنغازي، ليبيا، المجلد (02)، العدد (02)، يونيو، ص 34 - 09.
- سعد، أديبة عبد الباقي محمد، (2020)، "أثر الرقابة الداخلية وفق نظام COSO في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية" مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد (15)، العدد (03)، ص 380 - 396.

- سلمان، رائد فاضل، (2021)، "مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO المتكامل - دراسة تطبيقية في مصارف البنوك التجارية الخاصة"، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (02)، العدد (51)، ص559-580.
- عبد الغفار، محمد عبد الرحمن؛ مبارك، الرفاعي إبراهيم؛ صابر، محمد محمود، (2023)، "مقترح لتدعيم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية (مستشفيات جامعة طنطا) باستخدام مبادئ "COSO"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد (09)، العدد (15)، الجزء الأول، يناير، ص 201 - 222.
- عبد القادر، ربيع، (2019)، مدى توافق نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية مع إطار COSO للرقابة الداخلية في بيئة الأعمال الجزائرية خلال 2019 - حالة الوحدة العملية لاتصالات الجزائر بغرداية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- عز الدين، عمر زهير، (2015)، أثر فاعلية الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي - دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- قورين، حاج قويدر؛ قيداون، أبو بكر الصديق؛ بن يوسف، أحمد، (2020)، "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية - دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية)"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد (12)، العدد (01)، يناير، ص35 - 45.
- محيوت، نسيم، (2020)، دراسة أثر إرساء الإطار التصوري لنظام الرقابة الداخلية وفق هيكل COSO على أداء المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة ميناء الجزائر EPAL، أطروحة دكتوراة، الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). Internal Control—Integrated Framework.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2017). Enterprise Risk Management—Integrating with Strategy and Perfo